حتى يكون صلاح القضاء مشهوداً..

العـــدل ثانياً

إبراهيم الحكيم

في تناولة سابقة تحدثنا عن "التنوير" وكيف أنه يأتي أولاً بين متطلبات صلاح حال أي مجتمع، ونجاح أية تنمية. واليوم لعلكم توافقوني الرأي بأن "العدل" يأتي ثانياً لصلاح حال المجتمع الواعي.. صحيح أن "العدل" هو أساس الحكم وكل شيء.

لكن العدل كي يشيع يحتاج إلى قضاء مُبجل من مجتمع واعٍ يحكمه وحده في رفع المظالم واستحقاق الحقوق.. مجتمع ينبذ نهج أخذ الحقوق باليد،وينزع إلى التقاضي واحترام القضاء، الاحترام الذي بدوره لن يتأتي إلا إن كان هذا القضاء مستقلاً،نزيهاً،ومحايداً، سريع البت، نافذ الحكم، ومشهود العدل .. فماذا عن قضائنا: هل هو كذلك، وإلى أي مدى هو صالح برأيكم؟

في وزارة العدل يتحدثون عن إصلاحات نفذت في مختلف مرافق السلطة القضائية محلياً،يذكرون لك منها: "حركة تنقلات قضائية واسعة نفذت في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤م وفق دراسة وتقويم أستغرق ستة أشهر وروعيت فيه كل القواعد والضوابط القانونية المعمول بها،وشملت (٩١٦) قاضياً وعضو نيابة بينهم (١٣) قاضية عُينت منهن خمس لرئاسة محاكم الأحداث وثمان في محاكم الاستئناف".

ويتحدثون بغبطة الإنجاز عن "إحالة (١٠٨) قضاة إلى التقاعد،وعزل(٢٢) قاضياً من سلك القضاء بعد أن تمت إدانتهم بمخالفات أثناء ممارستهم لعملهم،وإحالة ثمانية قضاة إلى مجلس المحاسبة وإبقاء ثلاثة قضاة تحت النظر".

يتحدثون أيضاً عن "البت خلال عام ٢٠٠٤م فقط في (٣٤٠٠) قضية من أصل (٦٤٠٠) قضية متعثرة ومرحلة من الأعوام السابقة، وعن متابعة هيئة التفتيش القضائي سير أداء المحاكم أولا بأول،ونظرها في (٥٧٦٢) شكوى نشرت عبر مختلف الصحف المحلية" على حد تأكيد وزير العدل الدكتور/ عدنان الجفري.

والحق أن كل ما سلف إيجابي،لا نملك إلا تأييده. لكنه ليس كل شيء،فالمنجز حتى الآن من خطوات إصلاح القضاء سيظل في نظرنا قاصراً،إذ لا قيمة للعدل مالم يكن مشهوداً.أي أن العدل لا تصلح له "طاقية الإخفاء"، ينبغي كي تنعكس جدواه في صلاح حال المجتمعات،الإعلام به لضرب العبرة في الظالمين والمفسدين،عقاباً لهم وردعاً لمن قد توسوس له نفسه اتباع هواهم والسير على خطاهم.

هذا هو المفترض إنما عكسه هو الحاصل عندنا، القضاء في بلادنا كتوم جداً، ومجرى العدالة مستتر كثيراً، مع أن رئيس الجمهورية وهو رئيس المجلس الأعلى للقضاء، يؤكد في غير مناسبة على شرط "شفافية القضاء" وعلانية أدائه.. علانية تحقيق العدالة، وتطبيق القانون على كل من ينتهكه وتثبت إدانته.

جميعنا يتذكر تأكيد رئيس الجمهورية أن "النيابة العامة جزء لا يتجزأ من القضاء".وتشديده مراراً أنه لذلك "ينبغي أن يُفعل دور النيابة وأن تكون جادة"،وتحديده في الوقت ذاته كيف يكون تفعيل دور نيابة الأموال العامة،قائلاً بالحرف الواحد:"يجب أن تنشر القضايا المنظورة أمامها في وسائل الإعلام وحتى ينسجم ذلك مع جهود الإصلاح المالي والإداري".

أجمل من هذا، أن رئيس الجمهورية لم يترك حجة أو مجالاً للجدال، وبين أهمية النشر هنا وغايته،بأنه "يجب أن تنشر،..وبما يؤدي فضح المفسدين والمخالفين،وبحيث يتم تناول كل الأخطاء التي تحدث في الجهاز الإداري للدولة وحتى تكون لدينا الشفافية في كشف كل من يريد أن يسعى في الأرض فساداً".

هذا بالضبط -لمن نسي- ما قاله رئيس الجمهورية في المؤتمر القضائي الأول، وزاد يؤكد في نفس الخطاب أن نشر قضايا الأموال العامة ليس "نشر غسيل" كما يزعم اليوم بعض أعضاء النيابات العامة،بل "هي ميزة التعددية السياسية وميزة حرية الصحافة فهي تعمل ردعاً لكل من يريد أن يلعب،ليصبح مكشوفاً أمام الرأي العام" كما قال.

ومن جانبه،المعني بالتنفيذ،وهو هنا وزير العدل د. عدنان الجفري، لا ينفك ينفى "أن يكون للقضاء موقف من الحريات العامة وخاصة قضايا حرية الصحافة والنشر". مؤكداً في غير مناسبة آخرها ربما مؤتمر صحافي عقده في العاشر من يناير ٢٠٠٥م، أن:"العكس هو الصحيح، فالسلطة القضائية تسعى إلى توسيع مجالات التعاون مع الأجهزة الإعلامية المختلفة في البحث عن الحقيقة والتي على ضوئها تحقق العدالة للجميع".

لكن ورغم ما قاله رئيس الجمهورية ويقوله وزير العدل،يظهر في المقابل أن السلطة القضائية لا تسعى لتحقيق آمال جموع الشعب التي يُعبر عنها بكل صراحة رئيس الجمهورية رئيس المجلس الأعلى للقضاء، بأمره المباشر للنيابات العامة ونيابات الأموال بنشر القضايا المنظورة لديها في وسائل الإعلام.

حتى الآن ماذا نشرت نيابات الأموال العامة من قضايا منظورة أمامها في وسائل الإعلام،منذ صدور الأمر الرئاسي لها بداية العام ٢٠٠٤م؟!!. وكم فضحت من المفسدين والمخالفين، وتناولت كل الأخطاء التي تحدث في الجهاز الإداري للدولة؟..وهل ساهمت في تجسيد الشفافية في كشف كل من يريد أن يسعى في الأرض فسادا، أم في تجسيد العتامة؟!.

أعلم مثلكم أن الجواب هنا:لا شيء، لم تفعل النيابات العامة ولا نيابات الأموال العامة شيئاً من ذلك،وإن فعلت فخبر هنا وخبر هناك، يتضمن رقماً بعدد القضايا، وليس الجسيمة منها بل الطفيفة وما كان على وزن "اختلاس نفذه متعهد بوفيه في مرفق عام، بيع فراش عهدته من مواد التنظيف،..الخ" ليس أكثر!!.

عملياً،لم يجر فضح كبار المفسدين ولا كبار المخالفين، في وسائل الإعلام أمام جموع الشعب،ولا تحققت "الشفافية في كشف كل من يريد في الأرض فساداً". والسؤال هنا بصدق : لماذا؟.. لماذا يحظى هؤلاء بهذه الحماية؟ ولماذا يُحرم الشعب من العبرة؟!!.

لا يُعقل أن نيابات الأموال العامة في البلاد، لم تفلح حتى الآن في ضبط وإدانة مفسدين للمصالح العامة ومخالفين للنظام العام وعابثين بالمال العام. ولا يُعقل في المقابل أنها لا تأبه برخصة رئيس المجلس الأعلى للقضاء وأمره، بعدم اكتراثها هذا لأهمية نشر قضايا الفساد في وسائل الإعلام!!.

ربما كان الحل لهذا التقاعس، هو "التفتيش القضائي"،الذي يصفه رئيس الجمهورية بأنه "هو العين التي نرى بها سواء في مجلس القضاء أو المحكمة العليا"، ويربط بهذه العين "الحركة القضائية، لا تتم إلا على ضوء تقارير التفتيش القضائي".

لكن أين هي هذه العين من هذا التقاعس؟!!..ألم تستوعب هيئة التفتيش القضائي،بدورها ما قصده رئيس الجمهورية في غير مناسبة بقوله "ضرورة تفعيل دور التفتيش القضائي"؟!. إن كان هذا، فعليها أن تعود إلى خطابات رئيس الجمهورية، وتحديداً ما قاله في المؤتمر القضائي السابق بأيام لإعلان آخر حركة تنقلات قضائية في البلاد.

قال بالحرف الواحد:"ينبغي أن تكون مهام لجان التفتيش القضائي ليس مجرد الزيارة،ولكن النظر في سجل القضايا وتصنيفها وتقييم مدى جدية هذا القاضي والتزامه بالقانون وحتى يتم مكافأة المحسن،وإبعاد المسيء عن القضاء".

كلام واضح وضوح الشمس،زاد عليه رئيس الجمهورية في نفس الخطاب قوله:"هناك الكثير من القضاة المخلصين، وهناك قلة غير صالحة ينبغي إبعادها، وهذا دور التفتيش القضائي فهو عين المحكمة العليا،ولهذا يجب أن يتم اختيار العناصر الكفؤة والنزيهة في التفتيش القضائي".

لكن حتى الإجراء الإصلاحي القائل بأنه "تم عزل ٢٢ قاضياً من عمله"، حتى هو لم يحقق جدواه الفعلية على أرض الواقع،فأحيطت تفاصيله بالسرية والكتمان،ولم تصاحبه العلانية ولم تنشر في وسائل الإعلام أوليات قرارات العزل ووقائع إدانة المعزولين،فجرى وأد جدواه الاشمل، ونعني تجسيد العبرة لمن يعتبر، وتغليظ العقاب لمن أخطأ وأفسد في أقدس المهن.

كل هذا يدعونا للتطلع إلى إصلاح قضائي يبدأ في نزاهة القاضي ويمر بسرعة البت ونفاذ التنفيذ،وينتهي بإعلام العامة بمجرى العدالة هنا وهناك،ومآل هذا وذاك،من الفاسدين والظالمين.هذا ما نأمله بصدق لصلاح حال المجتمع، وضمان عدم استفحال الفساد بين أوساطه،وتباعاً إسهامه في إنتاج وتنمية الفساد في الجهازين المالي والإداري للدولة.

ويبقى هذا مرهوناً بأن يعي أعضاء النيابات العامة ونيابات الأموال والتفتيش القضائي حقيقة القصد من "ضرورة تفعيل دورهما"،لأن الفساد المالي والإداري إن ظل بلا ضبط أو عقاب معروفين،وظل المفسدون والمخالفون بلا رادع وتعزيز معلنين،وظل المجتمع بلا عبرة مانعة؛ إن بقي الوضع هكذا فلن يقترب حال البلاد إلى الصلاح المنشود من القيادة السياسية وجماهير المواطنين الغفيرة.

ibrahkeem@yahoo.com

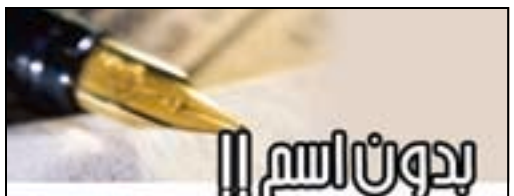

غدير الحسين

وجاءت شهد

■ انقضى اسبوعي الأول معكم وأنا لا أدري حتى متى سيمكنكم احتمال ثرثرتي، المشكلة أني أواجه الآن مشكلتين فبالإضافة لمشكلة البحث عن اسم لزاويتي أجد أني بحاجة لإيجاد مكان ثابت لزاويتي، فالسيد منسق ومخرج الصحيفة يضع زاويتي كل يوم في جهة لدرجة أنه خيل إليّ بأني أحد مرضى مستشفى الثورة وأنا لا أدري هل لأن الصحيفة والمستشفى يحملان نفس الاسم أم لسبب في نفس يعقوب..!!

ومع هذا تظل مشكلة إيجاد مكان لزاويتي أهون بكثير من إيجاد سرير بذلك المستشفى العام، فأنا على الأقل لست مضطرة للعودة إلى قريتي حاملة أوجاعي كما يحدث مع الكثير من المرضى، وخاصة السيدات اللاتي يلجأن إلى المستشفى وهن في حالات مخاض حرجة للغاية ورغم ذلك يرفض الأطباء في قسم الولادة استقبالهن بحجة عدم وجود أسرة فارغة.. أما الحالات الموجودة فحدث ولا حرج، وحالهن في الحقيقة ليست بأحسن ممن لم يجدن مكانا في المستشفى، فعلى الأقل سيجدن من يهتم بهن ويرعاهن بدلا من أن يتركن بمفردهن دون أدنى قدر من الرعاية.

والحقيقة أنه شاءت الظروف أن أذهب في زيارة لإحدى الصديقات في ذلك المستشفى، وليتني ما ذهبت، فبغض النظر عن فضولي كامرأة لمعرفة ما يدور في دهاليز وأسرة المستشفى غلب على فضولي الصحفي معرفة نوعية الخدمات التي تقدم ومستوى الرعاية الصحية في المستشفى باعتباره أعرق مستشفيات العاصمة، وقد خرجت إليكم بجملة من الأحداث والتفاصيل تجعلني أكاد اجزم بأنها ستجعلكم تعملون بالمثل القائل (الوقاية خير من العلاج)، أو أن المريض قد يفضل الموت في المنزل رحمة بنفسه بدلا من أن يموت على أيادي بعض الأطباء والممرضين، ليس لعدم كفاءة البعض فحسب، ولكنه قد يصاب بأمراض عديدة وليس مرضاً واحداً نتيجة لغياب التعقيم الصحي الكافي، تخيلوا أنه يتم نقل جهاز التنفس بين مريض وآخر دون تعقيم، أما المناظير فحدث ولكن بحرج، لأنني لا أتخيل غياب الضمير المهني والإنساني إلى هذا الحد..!!

تباً لفضولي الذي كاد يودي بي إلى جلطة فأضطر للمكوث بالمستشفى، هذا إذا وجدت سريرا خالياً سواء في غرفة أو حتى في الممر وإلا فخزيمة أرحم، قد يقول البعض ولماذا الجلطة؟ هذا لأنني ذهبت إلى قسم الغسيل الكلوي وأنا متأكدة بأن من يدخل إلى ذلك القسم مفقود.. مفقود.. مفقود..

نعود إلى قسم الولادة وصديقتي أم شهد وبعد حمد الله عالسلامة وجنة بالعافية ويهنيكم ما حصل، قمت بجولة فضولية سريعة في أرجاء القسم وبدأت الثرثرة ولكنها هذه المرة ثرثرة مؤلمة ممزوجة بالألم والقهر والدعاء ليس لهم بل عليهم.. أكيد عرفتم من أعني..!!

الغريب في الأمر أن هناك ١٦ حالة ولادة من أصل ١٨ تمت بإجراء عملية قيصرية خلال يومين، وما زلت أبحث عن السبب على أحظى بسبق صحفي، طبعا حالات الإغماء أمام دورات المياه وغياب شياطين الرحمة.. عفواً أقصد ملائكة الرحمة كما هو المفروض تكررت كثيراً، ربما الحسنة الوحيدة التي قد تحسب لطاقم الرعاية الطبية في قسم الولادة هو استحداث طريقة فريدة من نوعها لتحديد النسل وربما قطعه نهائيا لأن المريضات لديهم سيعمدن إلى عدم تكرار المحاولة بعد التجربة المريرة التي مررن بها على أيديهم والتي كان من المفترض أن تكون أجمل وأسعد تجربة تخوضها المرأة، أما البعض من أفراد الطاقم الطبي وخصوصا بعض من امتدت أياديهن إلى المريضات ليس للعناية بهن ولكن لضربهن.. لا أملك سوى ان أدعو الله لهن بالهداية متمنية عليهن أن يتذكرن قسم ابقراط الذي أقسمنه، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

آخر نقطة حبر..

تمنياتي بالشفاء العاجل لكافة المرضى وحمد الله عالسلامة لكل الأمهات في كافة أقسام الولادة، وتهنئة خاصة للعزيزة أم شهد وجديها العزيزين، وأهلا بك يا شهد في رحاب الدنيا وفي ربوع السعيدة.

ومتى تسير الجمارك على رسمٍ ثابت؟!

عبدالله الشهاري

■.. في العام الماضي كدس أبطال التهريب آلاف السيارات المستعملة والمتقادم عهد صنعها وعرف المسئولون تراكم عدد من أرتال السيارات المهربة عبر المنافذ المفتوحة على مصاريعها سهلاً وجبلاً، فعمد المنازلون الى تليين قناة التشدد الضريبي جمركياً فما لبث الطيبون أن تعاطفوا مع المهربين الكرام فخفضوا رسم هذه السيارات المهربة بنسبة٨٠٪، بينما كان المهربون على استعداد لقبول تخفيض بنسبة ٢٠٪، فازداد عطف الجهات المعنية على المهربين بتخفيض ٨٠٪ من نسبة الرسوم الجمركية، وجرى ذلك رغم أنف الأوامر القاضية بمنع استيراد السيارة المستعملة أو ترسيمها مع فارق في نوعية الاستخدام.. فهناك سيارات وان تقادم عهدها فهي قوية الدفع لسابق استخدامها استخداماً سليماً، وهناك سيارة جذابة المظهر وهي في المخبر على النقيض، إذ ترغو رغاء الناقة التي لا تستطيع النهوض بحملها وان كان خفيف الوطأة، فما المظهر تعبير صادق عن المخبر وقد قال الأقدمون: «كم مخبر سمج في منظر حسن».. فما أخطأوا الهدف في جل الحالات، فالسيارات الحديثة الصنع حسب المقترح الفوقي وان ظلت براقة المنظر لا يعصمها الرونق من العطب اذا ما ساء استخدامها بروح غير مبالية وطيش لا كوابح له، وعلى هذ الأساس يجب القبول بالسيارات الأحسن حالاً مهربة أم غير مهربة بحيث لا تعكر صفو الهواء النقي فتزكم الأنوف بروائح دخانها الناجم عن احتراق الزيوت اضافة الى الآليات السيارة بوقود الديزل الكفيل بنفث سحب من الدخان الأسود، فلا يرى رجل المرور بأساً في ذلك بقدر ما يلفت نظره دخان سيارة تعمل بالبنزين، وقد أوقفني رجل مرور ذات يوم لأن سيارتي التاريخية تنفث دخاناً فشعرت بالعيب وبادرت باستبدال الأجزاء المستهلكة في محركها بأجزاء ألمانية الصنع معيداً شيخوختها الى شرخ شباب عابر فما تهدم جدار وشيك التداعي إلا وأعيد بناؤه أفضل وأمتن، ولئن استطعت التغلب على هذه الأزمات المفاجئة.. فما ذلك إلا لوقوف أصدقائي الشرفاء ومعارفي لصوص المال العام الى جانبي لدى تعرضي لأي مغرم ينوء به ظهر دخلي المتواضع فيلقيني في ضائقة معيشية لا يتحملها الرعيل الأخير من أولادي، فيصيبني الضجر من متعة تبادل اطلاق النار تحت سكون الأنوار الخافتة مع أمهم فينتج عن ذلك مولود تتصاعد طلباته بتصاعد سني عمره، اضافة الى من سبقه من اليافعين، ولئلا يصرفنا الحديث عن استمرار الانجاب أولاداً كما هو حالي لابد من وضع مقاييس وضوابط للسيارات المهربة أو المستورة دون سابق إذن، تحكمها عمليات الفحص أولاً أو تعود من حيث أتت ان كانت بحالة مزرية كما يرى الأخ العزيز من الأعز أمين العاصمة، وإلا ستكون بيئة العاصمة أسوأ بيئة على هذه البائسة، سيما وأن عدد السيارات فوق طاقة اتساع الشوارع والطرقات واذا زاد المهربون الحال ضنكاً بمزيد من السيارات المهربة ليصبح اليمن مقلب نفايات للسيارات المهلهلة وجرى تخفيض رسومها اكراماً للمهربين فقد ساءت الأمور وساءت، فيكفي أن القادم الى صنعاء من الحديدة ما إن يطل على العاصمة من الساحة حتى يرى سحابة من الغبار والدخان يخيم عليها من عصر الى أدنى جبال نهم، ويزيد الجو تعكيراً الأتربة المنبعثة من كسارات الحجارة المحيطة بالعاصمة كتلويث لا يطاق وخطر بيئي فوق خطر، ومادامت هذه الكسارات تابعة لذي شأن فلا مانع أن تهيل الأتربة علينا في عقر دارنا لنصبح ضمن أصحاب القبور ما لم يتدخل لطف سماوي على يد سلطة كابحة لجماح الاستهتار، لا تبقي كسارة على مقربة من العاصمة التي تحجب الجبال عنها هبوب الرياح الذارية لما يعكر صفو الهواء ونقائه المنشود، وأرى رئيس مصلحة الجمارك الدكتور/ علي الزبيدي شديد الاهتمام بمهامه الجمركية وللطفه وظرفه التلقائي لابد أن ينخرط معنا ضد تلويث البيئة جراء ما تنفثه الكسارات.. اضافة الى ما تنفثه عوادم السيارات المهلهلة، مع اقتراح السيارات الأفضل حالاً كبديل لسيارات متداعية المظهر والمخبر يزكم الأنوف ما تنفثه عوادمها المهترئة ومحركاتها الطاعنة، فهل يمكن أن تضطلع الادارة العامة للمرور بقيادة العميد الزميل/ عبدالله شبيل بحجز السيارات المهلهلة واخضاعها للفحص ان كانت صالحة للاستخدام أم لا؟ ان هذا من صلب ادارة المرور العامة وكان العميد شبيل يلقي محاضرات على رجال المرور حول هذا الخصوص كل صباح في الماضي، غير أن تجاوز عدد السيارات طاقة الشوارع ربما وضعه في حيرة لا يرى منها مخرجاً، والشاهد أن رجل المرور يحار هو الآخر عندما تتشابك السيارات بأعداد كبيرة مع استحالة أن ينزع بعضها بيده ليفسح مجالاً للبعض الآخر كما لو كان يتصرف مع قطع شطرنج، فالأمر يتطلب جدية صارمة من الجمارك والمرور معاً مع سد المنافذ المفتوحة على مصاريعها بإحكام وإلا فإننا نحتاج الى ممرات معلقة فوق الممرات الحالية وعند المواقف ينزل الراكب عبر سلالم تكون قد أعدت لهذه الغاية، واذا تعذر اقامتها فيمكن النزول وثباً على كومات من الرمل الناعم تقع على مقربة منها غسالات لإزالة ما اتسخ من الثياب بعد الوثب، غير أن الحل المختصر في سد منافذ التهريب بجدار أشد مناعة من سد ذي القرنين، وأي سيارة يثبت الفحص أنها صالحة للاستخدام فبها وإن أثبت عدم صلاحيتها فتساق مسحوبة الى مقابر التشليح في أحسن الأحوال ان كان فيها شريان ينبض أو عضو يندرج ضمن المتاجرة بالأطراف البشرية أو الصناعية لصالح التجارة الخاصة بأولئك الذين يقتلون الانسان ويبترون أعضاءه لزرعها لرعاة حقوق الانسان القتيل على أيديهم في حين يندد ويدينون جهات قرروا لصق الاتهام الاجرامي بها كمن يقتل القتيل ويسير في جنازته باكياً فقدانه وتلك هي الديمقراطية وحقوق الانسان في تقليعتها اللاانسانية والحضارية وكفى.. فالأمثلة كثيرة والحديث ذو شجون وشجون لا حصر لها.

أهداف وغايات خطط التنمية المحلية..!

سامي الحداد

■.. بعد صدور قانون السلطة المحلية رقم (٤) لعام ٢٠٠٠م ولائحته التنفيذية واجراء أول انتخابات للمجالس المحلية في عموم الوحدات الادارية في الجمهورية دخلت بلادنا مرحلة التطبيق العملي والتنفيذ الخلاق للامركزية المالية والادارية.. وأضحت الوحدات الادارية بموجبه (محافظات، مديريات) ملزمة بتحمل المسئوليات الملقاة عبر عاتقها في تنمية الواقع المحلي، وذلك بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.. وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين وتطوير البنى التحتية وخلق فرص عمل جديدة وامتصاص البطالة وبما يؤمن حياة أفضل لأفراد المجتمع المحلي وبدون استثناء.

ولكون السلطات المحلية بالمديريات هي المسئولة مسئولية مباشرة في رسم الخطط التنموية السنوية وموازناتها المالية فإن ذلك قد استلزم معه ضرورة تفعيل العمل التخطيطي الانمائي وبما يحقق التنمية المتوازنة في ما بين مختلف عزل المديريات ومديريات المحافظات وتقليل الفوارق بينها واستفادة المواطنين من ثمارها الايجابية.

وبناءً عليه ولكون المجالس المحلية بالمديريات ستبدأ في منتصف هذا الشهر بعقد دورتها الاعيتادية الثانية للعام ٢٠٠٥م والتي ستكرس لمناقشة خطط وموازنات العام ٢٠٠٦م تمهيداً لرفعها الى لجنة الخطط والموازنة بالمحافظة وعرضها على المجلس المحلي للمحافظة في صورة خطة وموازنة تجميعية للمحافظة عموماً فإنها وبالتأكيد قد راعت في ذلك أهداف وغايات تلك الخطط والمتمثلة بما يلي:

١) الاسهام الفاعل في تنمية وتطوير كفاءة وقدرات الموارد البشرية المحلية.

٢) التحسين الدائم والمستمر لوضع البنية التحتية (مشاريع، وخدمات).

٣) تعزيز برامج الضمان الاجتماعي وتوسيع مساحتها باستمرار.

٤) امتصاص البطالة وخلق فرص عمل جديدة للعاطلين.

٥) تهيئة الفرص المناسبة للاستثمار وفي مختلف المجالات.

لتصبح وفق ذلك السلطات المحلية (مجالس محلية + أجهزة تنفيذية) في كل وحدة ادارية.. مطالبة بتحديد آلية النشاط وحث الخطى لتحقيق الأهداف والغايات المشار اليها سلفاً.. ومن خلال العمل والتطبيق الفعلي لموارد ومضامين قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية والذي حدد وبوضوح المهام والمسئوليات والاختصاصات لكل طرف من أطراف السلطة المحلية.

أضف الى ذلك ولضمان الوصول الى الأهداف المطلوبة من كل خطة تنموية كان لابد أن تراعي السلطة المحلية -وهو ما نعتقده- الموارد البشرية والمالية المتاحة باعتبارها الأساس الذي ستتمكن من خلاله تنفيذ الخطط التنموية التي تم وضعها بدون مزايدة وبالاعتماد على القراءة العلمية والمنهجية للواقع المحلي وحاجياته ومتطلباته فتنجو من التعثر أو الاختناق التي قد تواجهها ان لم تكن قد اعتمدت في وضع خططها على الدراسة العلمية للواقع، واكتفت بالتقديرات والاحتمالات والفروض التي دائماً ما تقود الى الخطأ.

ومما تجدر الاشارة اليه هنا وفي ما يتعلق بتنفيذ الخطط التنموية المحلية بالشكل الأمثل.. كان جديراً بالسلطات المحلية وفي اطار كل وحدة ادارية أن تأخذ بعامل التقييم.. أي تقييم ما تم تنفيذه من الخطة السابقة ونسبة النجاح وأوجه القصور التي رافقت سير التنفيذ فتستفيد منها في سياق تنفيذها للخطة التنموية الجديدة.

وبأن تجعل من عملية الرقابة والمتابعة لسير تنفيذ المشروعات التنموية والخدمية المدرجة في الخطط التنموية في صدارة اهتمامها فتتعرف وفق ذلك على كفاءة الأداء التنموي ومدى تحقيقه لما خطط له من أهداف وغايات ومؤشرات سواءً كان في ما يتعلق بالمدخلات أو المخرجات التنموية فتضع الحلول والمعالجات لأي عوائق قد تواجهها بناءً عليه.

ونخلص الى القول بأن الأربع السنوات التي خلت من عمر السلطة المحلية.. لابد وأن تكون قد رفدت السلطات المحلية وأفراد المجتمعات المحلية بالخبرة السكانية وبالتجربة التي ستمكنهم من الدفع بمسارها وضمان ديمومتها وتواصلها وتسامقها وتجذرها.